مجلة إشكالات في اللغة والأدب — مجلد: 08 عدد: 3 السنة: 2019
ص:30 - 41 — E ISSN: 2600-6634 /ISSN:2335-1586

نحو استثمار لغات التّخصّص في ترقية اللّغة العربيّة

Towards the use of languages for specific purposes (LSP) in the promotion of Arabic

أ. حدة روباش[1]*، د.نصيرة إدير[2]

[1] Hedda roubacha [2] Nacsra Idir

[1] مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر ، جامعة مولود معمري تيزي–وزو (الجزائر)

University of Mouloud Mamri- Tizi ouzou/ Algeria

roubache2018hedda@gmail.com

[2] قسم الترجمة، جامعة مولود معمري تيزي–وزو (الجزائر)

University of Mouloud Mamri- Tizi ouzou/ Algeria

idirnacera@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:19-09-2018	تاريخ القبول: 2018/11/03	تاريخ النشر : 2019/07/15

ملخص البحث

نسعى من خلال هذا المقال إلى البحث عن طرائق من شأنها أن تُعين المتخصّصين على استثمار لغات التّخصّص (لغة السّياسة، لغة الإعلام لغة القانون، لغة الطّب...) في ترقية اللّغة العربيّة، ذلك من خلال محاولة البحث في ماهية لغات التّخصّص وصفا وتعريفا، وواقع اللّغة العربيّة عامّة بين اللّغات لاسيما في واقع استعمالها في مجالات التخصص المختلفة. ونروم في الأخير تقديم مجموعة حلول وأفاق واقعيّة وملموسة، من شأنها أن تسهم في ترقية اللّغة العربيّة، وجعلها لغة علم وعمل وتواصل في جميع الميادين، سواء على المستوى الإقليميّ أو على المستوى العالميّ.

الكلمات المفتاحية : لغات التخصص؛ استثمار لغات التخصص؛ ترقية؛ حلول وآفاق.

Abstract:

This paper aims to find possible ways to help specialists in using languages for specific purposes (LSP) in different fields as politics, media, law, medicine, etc. in the promotion of the Arabic language. First, it will attempt to describe and define the concept of languages for specific purposes, and to take a critical look at the status quo of Arabic in general with particular stress on its use in specialised fields. It will finally suggest a set of pragmatic and tangible solutions and prospects that would contribute

* المؤلف المرسل: حدة روباش. **حدة روباش**. *roubache2018hedda@gmail.com*

to the promotion of Arabic in order to be a working language in all scientific and technical fields at both regional and global level.

Keywords: Languages for specific purposes (LSP), use of LSP, promotion, solutions and prospects

مقدّمة:

إنّ تطوّر أيّ لغة عبر التّاريخ لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن المجتمع النّاطق بها، فهناك علاقة طرديّة بين وضع اللّغة ودرجة تقدّم وازدهار أصحابها، ويشهد على ذلك ما حصل سابقاً مع اللّغة العربيّة، حين ارتقى بها أهلها، فأصبحت لغة أدب وعلوم، يسعى كلّ من في أنحاء المعمورة إلى تعلّمها والنّهل منها. والمتتبّع اليوم لحال اللّغات يعلم أنّ اللّغة الإنجليزية، ما كانت لتكون لغة عالميّة للعلم إلاّ لأنّ النّاطقين بها أصحاب اكتشافات واختراعات، والأمر نفسه يحدث مع اللّغة اليابانيّة والصّينيّة، فهما تحذوان حذو الإنجليزية نتيجة التطّور العلميّ والتّكنولوجيّ الحاصل في اليابان والصّين.

وقد واكب التّطوّر التّكنولوجيّ الحاصل ظهور كثير من التّخصّصات العلميّة الّتي لم تكن معروفة سابقاً، ورافق ظهور هذه التّخصّصات ظهور مصطلحات جديدة للتّعبير عمّا يُكتشفُ كلّ يوم ويُخترع، واستيعاب تلك الثّورة العلميّة والتّقنية الّتي يشهدها العالم. فظهر ما يُعرف **بلغات التّخصّص**، الّتي أسهمت في تطوير اللّغات العالميّة.

في هذا السياق، وبحكم اهتمامنا باللغة العربية، نتناول في هذا البحث إشكالية رئيسة تتمحور حول سبل وطرائق استثمار لغات التخصص في ترقية اللغة العربية، والارتقاء بها إلى مصاف اللغات العالمية. ونحاول الإجابة تباعا عن الأسئلة التالية: ما المقصود بلغات التّخصّص؟ وكيف يمكن أن نستثمرها لتطوير اللّغة العربيّة على غرار اللّغات العالميّة المنتشرة اليوم بقوّة في أنحاء المعمورة، في وقت يعيش العالم العربيّ انحطاطاً وتخلّفاً في جميع الميادين انعكس سلباً على واقع لغته؟

والهدف الأساس من هذا البحث التنويه بأهمية لغات التخصّص في خدمة اللّغة العربيّة، وتبيين مدى ضرورة الاتّجاه إليها، وهي ضرورة تفرضها سياسة العالم المتجه نحو التّقنية والعلوم بشكل متسارع جيلا بعد جيل.

مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 08 عدد: 3 السنة: 2019
ص:30 - 41 E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

أوّلاً– في مفهوم لغات التّخصّص:

نشأ عن التّطوّر العلميّ الحاصل في العالم اليوم كثرة التّخصّصات، وتفرّع العلوم إلى مجالات شتّى، ونتج عن ذلك استعمال لغات محدّدة بين أصحاب هذه التّخصّصات بغرض التّواصل السّريع والدّقيق، وهي ما يصطلح عليها باللّغات المتخصّصة (*Langues spécialisées*) أو بلغة التّخصّص (*Langue de spécialité*) وهي لغات "تتّسم بصفة عامّة بمصطلحاتها المحدّدة، وبتراكيبها الواضحة والبسيطة، ومن هذا الجانب فهي –في رأي مدرسة براغ في علم اللّغة– أسلوب خاصّ من أساليب اللّغة وهو الأسلوب الوظيفيّ، والمقصود هنا بالأسلوب ذلك الأساس الّذي يقوم عليه النّص من حيث اختيار الوسائل اللّغويّة واستخدامها"[1] في مجال بحدّ ذاته، ولا يمكن لغير المتخصّصين في هذا المجال أن يفهموا ذلك التوظيف، مثال ذلك مجال الطّب والقانون، والصّيدلة والسّياسة...

ويعرّف القاموس الإنجليزيّ لغات التّخصّص كما يلي:

«Special languages, a term used for the varieties of language used by specialists in writing about subject matter, such as the language used in botany, law, nuclear physics or linguistics. The study of special languages includes the study of terminology.»[2]

"لغات التّخصّص هو مصطلح يستعمل للدّلالة على تنوّعات اللّغات الّتي يستخدمها المتخصّصون للكتابة في مجال تخصّصهم، مثل اللغة الّتي تُستعمل في علم النّبات أو القانون أو الفيزياء النّووية أو اللّسانيات. وتتضمّن دراسة لغات التّخصّص دراسة المصطلحيّة" (ترجمتنا)

نستنتج من القول السّابق أنّ للغات التّخصّص موضوعا محدّداً، وهو ما يضفي عليها صفة التّخصّص، كما أنّها تستعمل لتبادل المعارف والخبرات بين مجموعة محدّدة من ذوي الاختصاص وليس بين عامّة النّاس. وفي هذا الصّدد "يؤكّد لوثار هوفمان على أنّ لغة التّخصّص هي مجموعة وسائل لسانية تستعمل في ظرف تواصل تخصص علميّ خاص، بغية ضمان التّواصل بين مجموعات زملاء. مجموعة تمتلك معرفة متخصّصة في إطار علم معيّن وتعلم هو ممكن انطلاقا من النصوص التي تسمح بالتواصل وتحويل المعارف المتخصّصة وسط جمهور خاص ومحصور"[3]

ويعرّف أفنور (Afnor) لغات التّخصّص كالآتي:

«Sous-système linguistique qui utilise une terminologie et d'autre moyens linguistiques et qui vise la non-ambiguïté de la communication dans un domaine particulier »[4]

"نظام لسانيّ فرعيّ يستخدم مصطلحات وعناصر لغويّة أخرى ويهدف إلى التّواصل الواضح في مجال محدّد" (ترجمتنا)

وقد يتبادر إلى الذّهن أحياناً عند سماع عبارة (لغات التّخصّص) أن لا علاقة بينها وبين اللّغة العامّة، لكن هذا غير صحيح، إذ إنّ لغات التّخصّص "نظام جزئيّ مستقلّ هدفه نقل المعارف المتخصّصة في حالات تواصل (مكتوب أو شفهي) قياسا بمجموعات مهنية اجتماعية. لغة التّخصّص يمكن أن تعاين وتحلّل وفق آفاق خاصّة ومنظور خاص ومستويات لسانية: صوتية وصرف تركيبية وتركيبية ومعجمية ونصية. المكون المعجمي في لغة التخصص يشمل الوحدات المعجمية المتخصّصة والمصطلحات والوحدات المعجمية من اللّغة العامّة"[5]، وبالتّالي فإنّه على الرّغم من كون اللّغة المتخصّصة تُوظَّف للتّعبير عن مضمون معرفيّ خاصّ إلاّ أنّ هذا لا يعني فصلها تماما عن اللّغة العامّة. فهما تشتركان في مجموعة من المميزات لعلّ أبرزها الجانب التّركيبيّ والمعجميّ، ويمكن القول إنّ "الفرق الأساسيّ بين المصطلحات والخصائص الصّرفيّة والنّحويّة في لغة التخصّص يكمن في أنّ مصطلحات كثيرة تتكوّن داخل لغة التّخصّص، وبعضها ينتقل إلى اللّغة العامة، ولكن الخصائص الصّرفيّة والنّحويّة لا تتكوّن إلاّ في اللّغة العامّة ويختار بعضها فقط لتلبية متطلّبات التّخصّص"[6] لكن يبقى المصطلح هو ما يميّز لغات التّخصّص. وإذا ما كان هناك اختلاف بين اللّغة العامّة ولغات التّخصّص فهو "بالأحرى اختلاف درجة مستوى وليس اختلاف طبيعة: يعني الدرجة المتفاوتة في استغلال الخصائص في لغة التّخصص (...) وتُستغلّ هذه بطريقة أكثر وعياً مما هو عليه في اللغة العامة، وحالات استعمالها تكثّف وتقوّي الاهتمامات اللّسانيّة "[7] لمستعمل تلك اللّغة.

وإذا ما أردنا تحديد مميّزات لغات التّخصّص، نقول إنّها "تلك اللّغة الّتي تتوفّر فيها مجموعة من المواصفات العلميّة، ونشير إلى أهمّها:

- الميل إلى الدّقة؛
- توفّر الاختزال؛
- الوضوح الّذي يجلو الحقائق ويعين على الفهم؛

- البساطة والبعد عن التّقيّد الّذي يسلم من الإبهام"[8]

1- الدّقة: هي أهمّ شرط في استعمال لغات التّخصّص؛ إذ يجب على المتخصّص أن يكون دقيقاً جداً في اختيار مصطلح معيّن للتعبير عن مفهوم معيّن، دون أن يحدث ذلك لبساً على المتلقّي، أو توارد مفهوم آخر في ذهنه.

2- الموضوعيّة: بمعنى أن يغلّب المتخصّص الجانب العلميّ على ذاتيته وآرائه الشّخصيّة، ما يعني "غياب كلّ الألفاظ والأساليب الّتي تحيل إلى ذات الواصف، والسّعي نحو استقلالية للغة العلوم، وخلق تطابق منطقيّ بين المعرفة والواقع"[9].

3- الإيجاز: والبعد عن الإطالة والحشو، بمعنى استعمال أقل الألفاظ والعبارات للتّعبير عن المضمون؛ لكن لا بد من أن تؤدّي تلك الألفاظ والعبارات الغاية من توظيفها، وهي إيصال الفكرة إلى المتلقّي.

4- البساطة: بمعنى عدم اللجوء إلى الأساليب المعقّدة، الّتي تبهم المعنى أو تحدث التباسا في فهمه، وإنّما يكفي أن تكون الجمل مرتبّة بطريقة عاديّة، وقصيرة ومفهومة.

5- الوضوح: والابتعاد عن استعمال ألفاظ غريبة مهجورة، تزيد من غموض المعنى عوض تجليته، والابتعاد أيضا عن توظيف الأساليب البيانية والصّور البلاغيّة، فذلك من خصائص اللّغة العامّة الّتي تقبل التّأويل وتعدّد المعاني، لا من خصائص لغات التّخصّص الّتي يعدّ التخصّص أهمّ ميزاتها.

ثانيا- في واقع اللّغة العربيّة:

تعاني اللّغة العربيّة في الوقت الرّاهن مضايقات عديدة، فرضتها المنافسة القويّة لكثير من اللّغات الأجنبيّة (وعلى رأسها الانجليزية) الّتي اكتسحت العالم بفضل التّطوّر التّكنولوجيّ والتّقنيّ الحاصل في البلدان النّاطقة بها، ما يتحتّم عنه نشر تلك التّكنولوجيا بلغة أهلها وفرضها على الآخر كما هي، والّذي إن كان ضعيفا علميّا وتقنيًّا فمن الطّبيعيّ أنّه سيميل إلى لغة الغالب وهو ما حصل مع العرب حين تخلّوا عن دورهم الرّياديّ في العالم، واكتفوا بالتهام ما يصلهم من العالم المتطوّر، هنا انتكست العربيّة وتراجعت، وما زاد الطّين بلّة المضايقات الدّاخليّة من أصحاب العربيّة أنفسهم، فقد استصعب الكثيرون اللّغة وقواعدها وجنحوا إلى السّهولة، فطالبوا باستبدالها بالعاميّة في التّدريس والمعاملات الرّسميّة أحيانا، و بالفرنسيّة أحيانا كثيرة.

إنّ واقع اللّغة العربيّة في زمن مضى يثبت أنّ العربيّة ليست قاصرة على أن تكون لغة علوم فهي لغة مرنة، قابلة لاستيعاب ألفاظ جديدة، واستحداث أخرى من الألفاظ التّراثيّة القابعة في المعاجم العربيّة، كما يمكنها مواكبة كلّ تطوّر علميّ، ويكفيها فخرا أنّ الكثير من الألفاظ العلميّة الموجودة في الكتب الغربيّة هي في حقيقة الأمر ألفاظ عربيّة اقتُرضت لتناسب النّطق الأعجميّ حين كان العرب "أساتذة أوروبا كلّها في جميع فروع المعرفة، فقد انتشرت إليها علومهم من مصر وسورية إبّان الحروب الصّليبيّة، ومن صقليّة ونورمانديا وجنوبي إيطاليا في عهد بني الأغلب، ومن الأندلس (...) انتشرت العلوم بواسطة التّراجمة والرّواد الّذين أمّوها من بلاد الغرب ينهلون العلم من منابعه الثرية الدافقة"[10] . وبمرور الزّمن ظنّ الكثيرون أنّ العربيّة هي من اقترضت تلك المسميّات نتيجة الجّهل بتراثنا، والتّكاسل عن التّنقيب بين الأوراق الصّفراء ونفض الغبار عن تاريخنا فقد استكان الكثيرون إلى مسلّمة مفادها أنّ العربيّة عاجزة، وأنّها لغة شعر وأدب، وتناسوا تلك الفترة الذّهبيّة الّتي سادت فيها العربيّة العالم قاطبة.

لقد تسبّبت أمور كثيرة في تراجع اللّغة العربيّة، وإن كان بعضها مقصودا والآخر غير مقصود نأخذ على سبيل المثال وسائل الإعلام، فالمتتبّع لحصصها المرئيّة والمسموعة يلحظ تلك الأخطاء الفادحة الّتي يرتكبها الصّحفيون والمذيعون في حق اللّغة العربيّة، سواء على مستوى المفردة أو التّركيب، فتتابعت الأخطاء النّحويّة والصّرفيّة على ألسنتهم، ولم يكلّفوا أنفسهم عناء البّحث عن الصّحيح منها، ونتيجة للتأثير الّذي يحدثه الإعلام في لغة المتلقّين، فإنّ تلك الأخطاء قد شاعت على ألسنة العامّة، فهم يأخذون ما سمعوه ويستعملونه في محادثاتهم وتواصلهم، ظانين أنّه صواب ما أدّى إلى انتشار الرّطن واللّحن، وصار استعمال الخطأ أمرا مستساغا، حسب المقولة المشهورة (خطأ مشهور خير من صواب مهجور) ولا نستبعد هنا الإعلام المكتوب.

وقد أثّر انتشار اللّحن في أجهزة الإعلام على مجالات أخرى، أخطرها مجال التّعليم، إذ تُعدّ فئة الأطفال من أكبر المتأثّرين ممّا تُقدّمه وسائل الإعلام، وبما أنّهم في سنّ لا تسمح لهم بتمييز الخطأ من الصّواب، ولا يمكنهم غربلة ما يتلقّونه، أصبحوا عرضة للاستعمال العاميّ المندرج في تلك الحصص التّلفزيونيّة، سواء كانت برامج ترفيهيّة أو رسوما متحرّكة.

وإذا ما فسدت لغة الطّفل، ولم يجد من يوجّهه، فإنّ تلك الاستعمالات الخاطئة سترافقه في باقي المستويات التّعليميّة، إذ يجد تضارباً بين ما حفظه وتلقّاه من الشّارع والبيت والإعلام، وبين

ما يُلقّن له من قواعد لغويّة من المفترض أن يستغلّها لتنمية ملكته اللّغويّة، ويظهر ذلك التّضارب واضحاً اليوم في الجامعات العربيّة، فكثيرون لا يتقنون العربيّة بسلاسة، ولا يتحدّثون بها بطلاقة ولا يمكنهم إنجاز بحوثهم العلميّة بها، وجلّهم لا يستطيعون تكوين فقرة صحيحة خالية من الأخطاء النّحويّة والصّرفيّة والتّركيبيّة.

إنّ الوضع الّذي تعيشه اللّغة العربيّة اليوم يستدعي تكاثف الكثير من الجهود للرّفع من شأنها وترقيتها، وإيجاد حلول مدروسة وواقعيّة لإعادة أمجادها، وقد تكون كثيرة، وسنقتصر في هذا البحث على حلّ منها، نراه مهمّا جدّا وفاعلاً في إثراء العربيّة وتطويرها، ألا وهو استثمار لغات التّخصص في ذلك، وفي حقيقة الأمر لا يتمّ هذا بمنأى عن حلول أخرى مترابطة ومتسلسلة نذكرها في العنصر التّالي.

ثالثا– لغات التّخصّص واللّغة العربيّة:

تتميّز اللّغات المتطوّرة باحتوائها على لغات متخصّصة؛ إذ يكون لكلّ مجال علميّ لغته ومصطلحاته الخاصّة به، ولهذه المصطلحات شروط لا بدّ أن تتوفّر حتّى نقول على مصطلح ما إنّه مصطلح علميّ متخصّص، فهو "كائن لغويّ، ينشأ مع المفهوم الّذي يدلّ عليه كلمة أو تركيباً أو رمزاً أو عبارة، دقيقا واضحا، موضوعاً لما جدّ من مفاهيم وتصورات في مختلف فروع المعارف والفنون والعلوم (...) وتساعد على وضعه واستعماله العوامل اللّسانيّة والاجتماعيّة والمعرفيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والدّينيّة والثّقافيّة"[11] الّتي تفرزها الحضارة الإنسانيّة، ويفرضها التّطوّر التّكنولوجيّ والاكتشافات العلميّة.

وقد يكون من شأن تطوير لغات التّخصّص في العربية الرّفع من شأن هذه اللّغة وتطويرها؛ لضمان نشرها وانتشارها، لكن هذا أيضا يستدعي الكثير من العمل لإيجاد الحلول وتجسيدها على أرض الواقع، لعلّ أهمّها:

1- **تطوير البحث العلميّ والإنتاج التّقنيّ**؛ لأنه بواسطتهما يمكن نشر اللّغة العربيّة خارج حدودها، وبخاصّة إذا كانت تلك اللّغة علميّة متخصّصة، "ولا شكّ أنّ التّطوّر في هذا المجال رهين نهضة علميّة أوسع، وأنّ لغة العلم تنهض بشكل أسرع كلّما أتيح لها مجال أوسع للاستعمال في شتّى التّخصّصات"[12] وكلّما استعملت اللّغة ترسّخت وقويت وانتشرت.

2- **تعريب العلوم**: لاقى موضوع تعريب العلوم أو المناهج الدّراسيّة في الجامعات العربيّة صعوبات جمّة، بين رافض للموضوع البتّة، وبين متحمّس له، ولكلّ أدلّته الّتي يستند عليها في تبيين صحّة رأيه، فالرّافضون مثلا يرون أنّ التّدريس بالعربيّة يعيق التّطوّر التّكنولوجيّ ذلك أنّ العربيّة لا يمكنها استيعاب المفاهيم العلميّة الوافدة من الغرب، ومن هنا وجب الاعتماد على اللّغات الأجنبيّة؛ لكنّنا نقول إنّ العيب ليس في اللّغة العربيّة، إذ إنّ "الأدلّة على المكانة العلميّة للّغة العربيّة (...) لا تُعوزنا، فهناك مئات الألفاظ في الفلك والكيمياء والطّب والجغرافيا والرّياضيات الّتي أخذتها اللّغات العلميّة عنها، وهناك أيضا ما حفظته لنا خزانة قرطبة ذات السّتمائة ألف مجلّد في مختلف العلوم والفنون والآداب، من بينها مؤلّفات ظلّت تُدرَّس في جامعات أوروبا طوال عدّة قرون"[13] وإنّما ما يعوزنا هو العمل الجاد لترجمة تلك العلوم إلى العربيّة وإيجاد المقابلات للألفاظ الأجنبيّة، سواء بالتّعريب أو النّحت أو الاقتراض...

إنّ تعريب العلوم من شأنه أن يثري اللّغة العربيّة المتّخصّصة، ويسرّع من وتيرة التّرجمة إلى هذه اللّغات، إذا كانت هناك إرادة قويّة وعزيمة وإصرار، وبالتّالي لن تكون هناك حاجة إلى التّدريس باللّغة الأجنبيّة، الّتي أثبتت فشلها في تحقيق التّطوّر العلميّ للأمم التابعة، وقد أثبتت النّظريات والتّجارب أنّ أيّ أمّة لا يمكن أن تتقدّم في ميدان التّعليم والاكتشافات إلاّ من خلال لغتها الأم.

3- **العودة إلى التّراث**: أسالت مسألة العودة إلى التّراث الكثير من الحبر على غرار موضوع التّعريب؛ وذلك بسبب النّظرة السّلبية الّتي علقت في أذهان الأجيال المتعاقبة، من أنّ التّراث اللّغويّ غير صالح لاستيعاب المفاهيم الطّارئة في عالم التّكنولوجيا، وازداد هذا التّشاؤم مع الرّكود الحضاريّ الّذي أصاب أصحاب اللّغة، وعلى الرّغم من ذلك فقد انبرت أقلام متميّزة لتصحيح تلك النّظرة، فهم يرون ذلك التّراث فرصة عظيمة يجب أن تُغتنم، "فللعربية تراث حضاريّ ربما لا تضاهيها في ذلك أية لغة في الدّنيا، ومعاجم العربية وحدها تزخر بالآلاف من الألفاظ الحضاريّة يمكن استرجاعها وإدخالها في الاستعمال من جديد"[14]، على أن يتمّ ذلك بطريقة مدروسة ومُمنهجة، لا بطريقة عشوائية، وأن يخضع اختيار المقابلات العربيّة لما استجدّ من ألفاظ علميّة غربيّة لشروط علميّة وموضوعيّة.

4- **مراقبة الاستعمال**: إنّ نجاح عملية التّعريب يقوم أساساً على حسن اختيار المرادفات ومدى شيوعها وتقبّلها من المتلقّي، فإذا كانت اللّفظة شديدة الغرابة أو صعبة النّطق فإنّها لن

تؤدّي وظيفتها؛ ذلك أنّ "للاستعمال اللّغويّ أسراراً وقوانين خاصّة به غير قوانين اللّغة في ذاتها وقد لا يهتمّ بها اللّغويّون في وقتنا الحاضر، بل قد يتجاهلونها، وأكبر مثال على ذلك هو عمل المجامع قبل اليوم، فقد كان بعض المجمعيين يضعون الألفاظ –أو يحاولون إحياء بعضها دون أيّ اهتمام بما سيكون مدى قبول المجتمع لها"[15]، ومعلوم أنّ درجة الشّيوع والقبول عند المتخصّصين في اللّغة ليست نفسها عند غيرهم، والمقصود من عملية التّعريب توسيع نطاق استعمال اللّغة وليس حصرها، لذلك لا بدّ من اختيار المقابلات بعناية تامّة، بعيدا عن التعقيد اللّغوي الّذي لا فائدة منه.

5- تشجيع التّرجمة الجادّة: يستدعي منا الوضع الرّاهن الّذي تعيشه أمّتنا أن نقتفي آثار أسلافنا من جديد، وعلى الأقلّ ما دمنا لا ننتج أن نحاول نقل تلك المعارف والعلوم إلى الأجيال الصّاعدة، على أن يتم هذا النّقل باللّغة العربيّة، وهو ما يُحتّم علينا العمل على تنشيط ميدان التّرجمة، ويكون ذلك بتوفير الظّروف الماديّة والمعنويّة المناسبة، وبخاصّة ما تعلّق بالمترجمين، إذ إنّ هناك شروطا ينبغي توفّرها في المترجم حتّى يؤدّي واجبه الحضاري على أكمل وجه، ويسهم في إحداث قفزة علميّة تفيد أمّته، من تلك الشّروط:

"- تمكّنه من إجادة اللّغات الّتي يشتغل بها ترجمة وتعريباً، ومعرفة دقائق نحوها وصرفها وبيانها وشوارد ألفاظها ومصطلحاتها؛

- تدرّبه وتمرّسه على أيدي أساتذة هذا الفنّ بادئ الأمر؛
- اكتسابه الخبرة الطّويلة خلال عمره، وهي شقّان: خبرة من واقع نفسه عن طريق التّجربة والخطأ، وخبرة مراجعة أعمال غيره مقابلة ودرساً؛
- تخصّصه في فرع من فروع المعرفة، فيقف عليه قلمه وحياته؛
- ولكي يكون المترجم مجيداً يجب أن تكون التّرجمة هواية وعملا في آن واحد."[16]

إنّ تكوين المترجمين وإعدادهم ليس مسؤولية فردية، ولا يمكن أن ينجح اعتماداً على المترجم وحده، بل ينبغي أن تتضافر الجهود، وحبذا لو يكون هناك دعم مالي ومعنويّ من الحكومات فيتم تأسيس هيئات جماعيّة للتّرجمة، تقوم بتكوين المترجمين وإعدادهم، وفي الوقت نفسه تعمل على ترجمة ما يفد إلينا من مفاهيم ومصطلحات في شتى الحقول المعرفيّة إلى اللّغة العربيّة، فبهذه الطّريقة يكون العمل رسميًّا وجاداً، ويقضي على الفوضى في التّرجمة، الّتي أوجدتها النّزعة الفرديّة

لبعض المترجمين، وهناك أمر آخر إيجابيّ من اعتماد المؤسّسات في التّرجمة، وهو أنّ ما يتمّ ترجمته من وإلى اللّغة العربيّة سينتشر بطريقة أسرع لدى المتلقّين داخل الأقطار العربيّة وخارجها.

6- وضع المعاجم المتخصّصة: إنّ وضع معاجم متخصّصة باللّغة العربيّة أصبح ضرورة ملحة إذا أردنا أن تؤدّي لغات التّخصّص وظيفتها في تطوير العربيّة، إذ إنّ المصطلح العلميّ "تعبير خاصّ، ضيّق في دلالته المتخصّصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللّغات الأخرى، ويرد دائماً في سياق النّظام الخاص بمصطلحات فرع محدّد، فيتحقّق بذلك وضوحه الضّروريّ"[17] فالمصطلح المتخصّص له شروط وضع واستعمال خاصّة غير تلك الشّروط الخاصّة بالمصطلح العامّ.

7- تدريس لغات التّخصّص في المسارات التّعليميّة المختلفة: يجب أن لا يقتصر تدريس لغات التّخصّص على المراحل الجامعيّة، أو على أقسام اللّغات والتّرجمة، بل يحبّذ تدريسها في جميع المراحل التّعليميّة، حتّى يكتسب المتعلّم مهارة التّواصل بدقّة فيما يتعلّق بالمجالات العلميّة منذ الصّغر، حتّى إذا ما وصل إلى الجامعة كان أمر استعمال الألفاظ والتّراكيب المتخصّصة أمرا سلسا وسهلاً، فلا يواجه صعوبة في إنجاز بحوثه ومشاريعه، ويكون هناك ربح للوقت واستغلاله في اكتساب مهارات أخرى.

8- **تنسيق جهود تطوير لغات التّخصّص وتوحيدها:** ويتطلّب هذا أن تتكاثف الجهود بين المعجميين واللّغويين والمترجمين والمجمعيين من أجل تطوير لغات التّخصص في اللّغة العربيّة، فالعمل الفرديّ لن يتأتّى منه إلاّ ضياع الوقت والجهد، ولن يؤتي المطلوب منه، وقد ضاع من الوقت الكثير بسبب ركود الأمّة وتصديقها أنّ لغتها غير جديرة بأن تكون لغة علميّة، وما هي إلاّ لغة شعر وأدب.

خاتمة: لقد أثبتت اللّغة العربيّة في زمن مضى أنّها لغة راقيّة ومتطوّرة وصالحة لأن تستوعب المصطلحات العلميّة المستحدثة؛ وذلك بفضل مرونتها وخصائصها اللّغويّة المتميّزة، وتراجعها اليوم ليس لعيب فيها، وإنّما لعجز أصحابها على أن يرتقوا بها، وركود الإنتاج العلميّ العربيّ. وهناك وسائل عديدة يمكن استثمارها في تطوير وترقية اللّغة العربيّة منها لغات التّخصّص، وقد خلصنا من خلال التّطرّق إليها في هذا البحث إلى النّتائج الآتية:

- لغات التّخصّص أصبحت اليوم مقياساً لتطوّر أيّ لغة، ومن هنا وجب علينا العمل من أجل تطويرها في اللّغة العربيّة، إذا أردنا للّغة أن تتطوّر وتشيع في الاستعمال؛
- تطوير لغات التّخصص في اللّغة العربيّة يعني العمل بجدّ في ميداني التّرجمة والتّعريب من أجل إيجاد مقابلات عربيّة خالصة –إن أمكن– لما يستجدّ من ألفاظ حضاريّة في العالم الغربيّ؛
- تدريس العلوم في الجامعات العربيّة باللّغة العربيّة من شأنه تسريع وتيرة خلق وإيجاد مصطلحات علميّة عربيّة متخصّصة؛
- الاكتفاء بترجمة العلوم إلى العربيّة من أجل نشرها وتطويرها هذا عامل مؤقّت ويجب عدم الاكتفاء به؛ بل يجب العمل على تشجيع الإنتاج العلميّ والتّكنولوجيّ ووضع المصطلحات العربيّة لذلك الإنتاج، وذلك ليس بصعب؛ فالعقول النيّرة والفتيّة موجودة لا ينقصها سوى التّوجيه الصّحيح والتّشجيع؛
- اللّغة العربيّة ليست قاصرة على أن تكون لغة علميّة متخصّصة، بل إنّ فيها من الميزات ما إن استُغلّت بإمكانها إعادة العربيّة إلى دورها الرّياديّ في العالم.

هوامش:

[1]– محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع (مصر)، 1995، ص15.

[2]- *Jack C. RICHARDS, et Richard SCHMIDT, Dictionary of language teaching and applied linguistics, Longman, an imprint of Pearson Education (London), 2002, p497.*

[3]– محمد أمطوش، المتون المصطلحية، دار الحامد للنشر والتوزيع (الأردن) 2015، ص124.

[4] - *cité par: Christine Durieux,"Pseudo-Synonymes en Langue de Spécialité". Cahier du C.I.E.L., Université de Caen, (1996-1997), p90.*

[5]– محمد أمطوش، المتون المصطلحية، ص124-125.

[6]– بوعبدالله لعبيدي، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحيّة، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع (الجزائر)، 2012، ص24.

[7]- ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر. محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث (الأردن)، 2012، ص89.

[8]- صالح بلعيد، اللّغة العربيّة العلميّة، دار هومة (الجزائر)، 2003 ص47.

[9]- محند أورمضان مهني، إشكالية ترجمة مصطلحات الطّاقة المتجددة من الفرنسية إلى العربية من خلال "دليل الطاقات المتجددة" الصادر عن وزارة الجزائر للطاقة والمناجم. [بحث ماجستير غير منشور]. جامعة الجزائر (الجزائر)، 2011-2012، ص40.

[10]- عزة مريدن: "لغة العلوم"، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي (سوريا)، ع55، أيلول 1966، ص7-8.

[11]- بوعبد الله لعبيدي، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحيّة، ص20.

[12]- الطيبّ رحماني، "وضع المصطلح العلميّ مفهومه ومقاييسه ومواصفاته" جسور المعرفة، مخبر تعلمية اللغات وتحليل الخطاب (الجزائر)، ع04، 01-12-2015، ص22.

[13]- أحمد شفيق الخطيب، "تعريب العلوم- القضية"، مجلة اللّسان العربيّ، مكتب تنسيق التعريب (الرباط)، ع43، يناير-يونيو 1997، ص208.

[14]- عبد الرحمن الحاج صالح، "الألفاظ التّراثية والتّعريب في عصرنا الحاضر"، اللّسان العربيّ مكتب تنسيق التّعريب (الرباط)، ع55-56، كانون الأول 2003، ص130.

[15]- المرجع نفسه، ص:129.

[16]- هلال م. ناتوت، "في التّعريب والمصطلح والمعاجم"، آفاق الثّقافة والتّراث، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ع25-26، تموز 1999، ص40-41.

[17]- محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، ص11.